ومعينا بل لا بد من الامعان في التفتيش في طريق اخر فيعطل
بحكمه الاسناد لا بد كما ينبغي في المرسل والمنقطع والمعضل
على ان شيخنا مال الى النزاع في ترك تسمية الشاذ صحيحا وقال
غايته ما فيه رجحان رواية على اخرى والمرجوحية لا تنافي الصحة
واكثر ما فيه ان يكون هناك صحيح واصح فيعمل بالراجح ولا يعمل
بالمرجوح لاجل معارضته له لا لكونه لم تصح طريقه ولا يلزم
من ذلك الحكم عليه بالضعف وانما غايته ان يتوقف عن العمل
به وينابذه من يقول صحيح شاذ كما سياتي في المعل وهذا كما
في الناسخ والمنسوخ سوا قال ومن تامل الصحيحين وجد فيهما
امثلة من ذلك انتهى ويمكن توجيه تنظير ابن دقيق العيد
الذي لم يفصح به بهذا وهو ايضا شبيه بالاختلاف في العام
قبل وجود المخصص وفي الامر قبل وجود الصارف له عن
الوجوب وبالجملة فالشذوذ سبب للترك اما صحة او عملا
بخلاف العلة القادحة كالارسال الخفي فتؤذن بوجودها
الصحة الظاهرة ويمتنع معها الحكم والعمل معا واذا تم هذا
فبالصحيح في قول اهل هذا الشان هذا حديث صحيح وبالضعيف
في قولهم هذا حديث ضعيف قصدوا الصحة والضعف
في ظاهر لهم بمعنى انه اتصل سنده مع سائر الاوصاف
المذكورة او فقد شرطا من شروط القبول لجواز الخطا والنسيان
على الثقة والضبط والاتقان وكذا الصدق على غيره كما
ذهب اليه جمهور العلماء من المحدثين والفقهاء والاصوليين
ومنهم الشافعي مع التعبد بالعمل به متى ظنناه صدقا وتجنبنا
في ضده لا انهم قصدوا القطع بصحته او ضعفه اذ القطع

انما

انما يستفاد من المتواتر او القرائن المحتف بها الخبر ولو
كان احادا كما سياتي تحقيقه عند حكم الصحيحين واما من ذهب
كحسين الكرابيسي وغيره الى ان خبر الواحد يوجب العلم
الظاهر والعمل جميعا فهو محمول على ارادة تاكيد قوة الظن
تجوزا او توسعا لا سيما من قدم منهم الضعيف على القياس
كاحمد والا فالعلم عند المحققين لا يتفاوت حرابته فالجار
في الصحيح يتعلق بقصدوا او في ظاهر بمحذوف ولا القطع
معطوف على محل في ظاهر والتقدير قصدوا الصحة ظاهرا
لا قطعا والحاصل ان الصحة والضعف مرجعهما الى وجود
الشرايط وعدمها بالنسبة الى غلبة الظن لا بالنسبة الى الواقع
في الخارج من الصحة وعدمها واعلم انه لا يلزم من الحكم
بالصحة في سند خاص الحكم بالاصحية لفرد مطلقا بل والمعتمد
امساكنا اي كفنا عن حكمنا على سند معين بانه اصح الاسانيد مطلقا
كما صرح به غير واحد من ائمة الحديث وقال النووي انه
المختار لان تفاوت مراتب الصحيح مترتب على تمكن الاسناد
من شروط الصحة ويعسر وجود اعلا درجات القبول من
الضبط والعدالة ونحوهما في كل فرد فرد من رواة الاسناد
من ترجمة واحدة بالنسبة لجميع الرواة الموجودين في عصره
اذ لا يعلم او يظن ان هذا الراوي حاز اعلى الصفات حتى يوازي
بينه وبين كل فرد فرد من جميع من عاصره وقد خاض اذ
اقتحم العثرات به اي بالاصحية المطلقة قوم فتكلموا
في ذلك واضطربت اقوالهم فيه لاختلاف اجتهادهم
فقيل كما ذهب اليه امام الصنعة البخاري اصح الاسانيد ما رواه

Copyright © King Saud University